

رقمنة الاجراءات القضائية على ضوء التعديلات الجديدة لقانون الاجراءات الجزائية رقم 14/25

آفاق وتحديات

Digitalization of Judicial Procedures in Light of Recent Amendments to the Code of Criminal Procedure No.25/14 Prospects and Challenges

دايخ سامية¹

s.daikh@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/31 تاريخ النشر: 2026/06/11

Received: 31/03/2026 published: 11/06/2026

ملخص :

لقد مس التطور التكنولوجي كل القطاعات و المجالات، وأصبح التسليح بقيم التكنولوجيا ضرورة لا مفر منها . وقطاع العدالة من بين القطاعات الذي تأثر بالتطور الرقمي و أصبح العمل القضائي يواكب ذلك ، نظرا لما توفره الرقمنة من بساطة وترشيد الاجراءات و سرعة الفصل وتعزيز الشفافية وهذا ما اتجه إليه المشرع الجزائري من خلال تعديله لقانون الاجراءات الجزائية رقم 25 - 14 . تهدف الدراسة إلى تحليل النصوص القانونية المستحدثة في قانون الاجراءات الجزائية المتعلقة برقمنة الاجراءات القضائية ومدى فعاليتها .

الكلمات المفتاحية: مستجدات، قانون الاجراءات الجزائية ، الرقمنة ، القانون رقم 25-14، العدالة.

Abstract:

Technological and digital advancements have significantly impacted various sectors and industries, making the integration of technology an essential and unavoidable necessity. Among these sectors is the justice system, which has been greatly influenced by digital transformation. Judicial processes are increasingly adapting to digitization due to the simplicity, efficiency, expedited case resolution, and enhanced transparency it offers. This shift aligns with the reforms introduced by the Algerian legislator through amendments to the Code of Criminal Procedure, specifically Law No. 25-14. This study aims to analyze the newly introduced legal provisions in the Code of Criminal Procedure That pertain to the digitization of judicial procedures, as well as to assess their effectiveness.

Key words: Developments, Code of Criminal Procedure, Digitization, Law No. 25-14, Justice

غ

مقدمة:

شهدت الأنظمة القضائية في مختلف دول العالم تحولات في مختلف المجالات بفعل التطور التكنولوجي المتسارع ، حيث أصبح الاعتماد على الوسائل الرقمية أحد مظاهر تحديث المرافق العامة ، وفي هذا السياق برزت مفهوم رقمنة العدالة كخيار استراتيجي يهدف إلى تحسين الأداء القضائي ، وتبسيط الاجراءات ، وتسريع الفصل في القضايا ، إضافة إلى تعزيز مبادئ الشفافية و فعالية العمل القضائي. وعلى غرار التشريعات نجد المشرع الجزائري الذي لم يكن بمنأى عن هذه التحولات ، حيث أنه قد اتجه إلى إدراج الوسائل الرقمية ضمن المنظومة القضائية ، خاصة من خلال التعديلات الأخيرة التي جاء قانون الاجراءات الجزائية رقم 14-25 و التي تضمنت جملة من الأحكام المتعلقة برقمنة الاجراءات القضائية واعتماد وسائل الكترونية في تسير الملفات القضائية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونه يعكس توجهها تشريعيا حديثا بهدف تطوير مرفق القضاء و تحسين جودة الخدمات القضائية ، كما تكمن أهميته في التحديات التي تعترض تطبيق الرقمنة داخل المنظومة القضائية. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مختلف مظاهر التحول الرقمي التي جاء بها المشرع الجزائري في التعديل لقانون الاجراءات الجزائية رقم 14-25 ، مع الوقوف على أهم الإشكالات و التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة في هذا القطاع. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

ماهي المستجدات التي جاء بها المشرع الجزائري في مجال رقمنة مرفق العدالة ، وما مدى فعاليتها في تكريس التحول الرقمي داخل منظومة العدالة؟-

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة برقمنة الاجراءات القضائية ، إضافة الاعتماد على المنهج الوصفي لبيان مظاهر التحول الرقمي في مرفق العدالة.و للإجابة عن هذه الإشكالية تم الاعتماد على الخطة التالية :

1 - الإطار المفاهيمي و القانوني لرقمنة منظومة العدالة

2- مظاهر تكريس العدالة الرقمية في ظل تعديلات قانون الاجراءات الجزائية و التحديات التي تواجهه

1. الاطار المفاهيمي والقانوني لرقمنة منظومة العدالة

أصبح التحول الرقمي من أبرز مظاهر التطور الذي تشهده المجتمعات الحديثة ، ففرضت حضورها في شتى الميادين ، ومساسها المجال القضائي يمثل قفزة نوعية ، نظرا الى حساسية هذا القطاع و دوره في تكريس سيادة القانون و ضمان حماية الحقوق و الحريات ، ورقمنة الاجراءات القضائية يعد خيار أساسي لتحديث مرفق العدالة وتكريس عدالة سريعة و فعالة..

وعليه تقتضي دراسة هذا المحور التطرق للإطار المفاهيمي و القانوني لرقمنة في مرفق العدالة أولا، ثم إبراز تجليات ذلك على الاجراءات الجزائية وفق المستجدات التي جاء بها القانون الجديد ثانيا.

1.1. الإطار المفاهيمي و القانوني لرقمنة في مرفق العدالة

يعد التحول الرقمي في مرفق القضاء وسيلة فعالة لتقريب العدالة من المتقاضين وتعزيز مبدأ المساواة في اللجوء إليها (حسن و احمد، 2020، صفحة 19)، وعليه يجب أولا التطرق لمفهوم الرقمنة في مرفق العدالة ، ثم التطرق ثانيا للأساس القانوني الذي يؤكد مشروعيتها.

1.1.1. مفهوم الرقمنة في قطاع العدالة

تعددت التعاريف التي تناولها الفقه لمفهوم الرقمنة في مجال القضائي ، غير أن مضمونها يكمن في التحول من المعالجة الورقية إلى المعالجة الإلكترونية للمعلومات و المعاملات ، فقد عرفها الفقه على أنها: " سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى و مباشرة الاجراءات القضائية بواسطة وسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف و الرسائل ، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) و برامج الملفات الحاسوبية الالكترونية ، بنظر الدعاوى و الفصل فيها و تنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى و تسهيل على المتقاضين." (مغول و براشمي، ديسمبر 2025، صفحة 452) ويفهم من هذا التعريف على أن مباشرة الدعوى في جميع مراحلها من قبل القضاة يعتمد على وسائل تكنولوجية بالاعتماد على الشبكة العنكبوتية الانترنت.

وهناك جانب من الفقه عرفه على : "أنه نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق إجراءات التقاضي كافة عن طريق الوسائل الإلكترونية المختلفة من أجهزة مرتبطة بشبكة الانترنت بداية من تسجيل الدعوى إلى غاية صدور الحكم بشأنها." (فاطمة و هروال، 2021، صفحة 138)

وفهم كذلك من هذا التعريف رقمنة العدالة بصفة عامة و رقمنة الاجراءات التي تمر بها الدعوى بصفة خاصة يكون بالاستناد لوسائل تكنولوجية حديثة لإدارة الدعوى في جميع مراحلها إلى غاية صدور حكم بشأنها.

2.1.1. الأساس القانوني لرقمنة العدالة قبل تعديل قانون الاجراءات الجزائية لسنة 2025

كرست العديد من الدول ضمن تشريعاتها الوطنية إدماج الرقمنة في الاجراءات القضائية باعتبارها ضرورة حتمية فرضتها التحولات التكنولوجية ومتطلبات تحسين خدمة العدالة .

فمن الناحية الدستورية فقد كرس الدستور الجزائري المعدل سنة 2020 في مادته 156 على أن الدولة تسهر على تقريب العدالة من المواطن وضمان الفصل في القضايا في آجال معقولة ، وهذا المبدأ الدستوري يشكل أساسا لإدماج الرقمنة كوسيلة لضمان

سرعة وفعالية المحاكمة . (دستور 2020 المعدل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30-12-2020 ج ر ، العدد 82 ، الصادر ب 30-12-2020 ، 2020)

أما على المستوى التشريعي ، فقد مرت رقمنة العدالة بعدة مراحل بدءا من قانون الوقاية من جرائم أنظمة المعلومات ومكافحتها ، والذي منح أساسا تشريعيا للتعامل مع الأدلة الرقمية .

كذلك القانون رقم 02-15 (الامر 02-15 المتعلق بقانون الاجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد 40 ، الصادر بتاريخ 23 يوليو ، 2015) المعدل و المتمم لقانون الاجراءات الجزائية 66-165 (الملغى) (الامر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 و المتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد رقم 48 الصادر 10 يونيو 1966) ، و الذي نص على جواز سماح الشهود و الخبراء عن طريق الوسائل التقنية و المحادثات المرئية عن بعد ضمن الفصل السادس من الباب الثاني المعنون بحماية الشهود و الخبراء و الضحايا ، و يعد هذا التعديل خطوة نوعية لتلبية هذه التقنية الرقمية .

كذلك صدر القانون رقم 03-15 المؤرخ في فيفري سنة 2015 المتعلق بعصنة قطاع العدالة (قانون 03-15 المؤرخ 02-1-2015 المتعلق بعصنة قطاع العدالة ، ج.ر ، العدد 06 ، الصادر 10 فيفري 2015) ، الذي يعد خطوة جوهرية نحو تحديث المنظومة القضائية ، و نص على الاعتماد النظام المعلوماتي المركزي لتسيير الملفات بدل السجلات الورقية ، و أقر المحررات الإلكترونية و التوقيع الالكتروني بحجية قانونية مساوية للوثائق التقليدية ، كما نظم إجراءات التبليغ الإلكتروني وفتح المجال للمحاكمة عن بعد باستخدام تقنيات الاتصال المرئي ، مع إلزام السلطات القضائية باحترام حقوق الدفاع و ضمانات المحاكمة العادلة ، و أكد القانون على ضرورة حماية المعطيات القضائية في أي اختراق أو إساءة استعمال ، مع تحميل الجهات القضائية مسؤولية تطبيق أحكامه .

وفي سنة 2020 أقر الأمر رقم 04-20 (الامر رقم 04/20 المؤرخ في 30 اوت 2020 المعدل و المتمم للامر رقم 66-155 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد 51 ، الصادر بتاريخ 31 اوت 2020) . المعدل و المتمم لقانون الاجراءات الجزائية (الملغى) ، استعمال الوسائل السمعية البصرية في بعض مراحل الاجراءات القضائية ، بما في ذلك الاستجواب ، سماع الأطراف و إجراءات المواجهات و التبليغات ، وهو ما فتح المجال لاعتماد جل المحاكمة عن بعد كآلية رسمية لتعزيز فعالية و سرعة الفصل في القضايا .

وبعدها جاءت مرحلة جديدة لرقمنة الاجراءات القضائية بعد صدور قانون الاجراءات الجزائية لسنة 2025 بموجب قانون رقم 14/25 المؤرخ في 13 اوت 2025 (قانون رقم 14/25 المؤرخ في 09 صفر 1449 هـ و الموافق ل 03 اوت 2025 و المتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد 54 ، الصادر في 13 اوت 2025) الذي ألغى الأمر 66-155 و الذي يعد توجه جديد في مسار تحديث العدالة الجزائية بالجزائر ، و الذي كرس جملة من الآليات الرقمية التي تسعى إلى تسريع الفصل في القضايا تطبيقا لمبدأ الفصل في أجال معقولة و ضمان نجاعة و فعالية العدالة و هو ما سوف نتطرق إليه في هذه الدراسة .

2.1 تجليات رقمنة الاجراءات الجزائية في ظل مستجدات قانون الاجراءات الجزائية 25-14

لقد جاء التعديل الجديد لقانون الاجراءات الجزائية ليعكس التوجه المشرع نحو استعمال الوسائل الرقمية في الاجراءات الجزائية .

1.2.1. فيما يخص إدماج وسائل الاتصال الرقمية ضمن محاضر الضبطية القضائية:

عملا بأحكام المادة 27 من قانون الجديد فقد ألزم المشرع الجزائري ضباط الشرطة القضائية إعلام الأطراف بإمكانية استدعائهم أو تبليغهم عن طريق عناوينهم الإلكترونية أو بواسطة أرقام الهواتف ولكن بشرط قبولهم بذلك ، وفي حالة أي تغيير يطرأ على أرقامهم أو عناوينهم ، يفرض النص على الأطراف إعلام الجهة القضائية وتدوين ذلك في محاضر سماعهم .

2.2.1. النص على استعمال الوسائل الإلكترونية إلى جانب الوسائل الأخرى في التبليغات و الاستدعاءات والإخطارات:

كذلك أقر المشرع الجزائري على إمكانية أن يتم التبليغ و الاستدعاء و الإخطار إلكترونيا و ذلك من أجل تسريع الاجراءات و تجنب التأخير عملا بأحكام المادة 308 من قانون الجديد.

3.2.1. التكليف بالحضور و الاستدعاء التي تصدر عن النيابة العامة :

سمح المشرع الجزائري للنسابة العامة صلاحية إرسال التكليف بالحضور بواسطة الوسائط الإلكترونية متى عبر المعني بالأمر عن قبوله بهذا الأسلوب و ذلك عملا بأحكام المادة 619 من قانون الجديد.

4.2.1. اعتماد الأدوات الرقمية في تقنيات التحقيق من أجل التواصل القضائي:

قد أجاز المشرع الجزائري إمكانية استدعاء الشهود إلكترونيا كوسيلة قانونية لطلب حضور الشاهد أما قاضي التحقيق و ذلك عملا بأحكام المادة 163 من قانون الجديد.

فقبل التعديل حيث كان الاستدعاء يقتصر على الرسالة العادية أو الرسالة الموصى عليها ، استدعاء بواسطة القوة العمومية ، أما بعد التعديل فقد أصبح الطريق الإلكتروني وسيلة مشروعة ، وبالتالي يمكن استخدام البريد الإلكتروني و أية أنظمة رقمية رسمية لتوجيه الاستدعاء ، الأمر الذي يسمح بتسريع الإجراءات و تقليل التكاليف.

5.2.1. حجية الوثيقة الإلكترونية و الاعتراف بالأدلة الرقمية في الإثبات الإلكتروني:

بخصوص حجية الوثائق الإلكترونية في قانون الاجراءات الجزائية، فقد أصبحت هذه الوثائق تعامل مثل الوثائق الورقية وكذلك يجوز إثبات الجرائم بأية طريقة من طرق الإثبات بما فيها الإلكترونية وهذا ما يفهم من المادة 349 من نفس القانون لكن المشرع الجزائري اشترط شروط حتى تتحقق حجية الوثيقة الإلكترونية أولا يجب موافقة المعني و ثانيا يجب أن تضمن الوسائل الإلكترونية من التعرف الموثوق على الأطراف (المرسل و المتسلم)، سلامة الوثائق وعدم تعديلها ، حماية و سرية البيانات ، إشعار الاستعلام مع تحديد تاريخ و ساعة الاستلام و حفظ المعطيات بحيث يمكن إثبات تاريخ وقت الإرسال و الاستلام بشكل قاطع ، وعلى أساس هذه الشروط تحوز الوثيقة المبلغة إلكترونيا حجية الوثيقة المبلغة ورقيا ، وهو ما أكدته المادة 619 من ذات القانون

وبناء على ما سبق ، نستخلص من مستجدات التي جاء بها المشرع في مجال رقمنة الاجراءات القضائية ، تتمثل في إدراج الوسائل الرقمية في الاجراءات الجزائية و ذلك ما قد يؤدي الي تسهيل التواصل مع أطراف الدعوى أثناء سيرها ، كذلك من شأنها استمرارية التواصل القضائي و تفادي تعطل الاجراءات بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الأطراف ، كذلك يسمح استخدام الوسائل التكنولوجية بإنشاء

قاعدة البيانات الرقمية أولية تساعد على إدارة الملف القضائي بطريقة سلسلة و فعالة و هو ما يسمى بالأرشفة الالكترونية للملفات القضائية .

2. آثار رقمنة العدالة أفاق

يتناول هذا المحور التطرق لأهم الآثار التي انعكست على تجسيد الرقمنة على مرفق العدالة ، وكذا التطرق للتحديات التي تعيق تطبيق رقمنة قطاع العدالة .

1.2. آثار رقمنة مرفق العدالة

إن التوجه نحو عدالة رقمية كان منحى فرضته مستجدات التكنولوجيا و متطلبات التحول الرقمي ، ففي ظل هذا التحول أصبحت إجراءات التقاضي ليست بالأمر الصعب وفتحت أفاق جديدة من أجل محاكمة العادلة و من النتائج و الآثار التي ترتبت عن هذا التوجه مايلي:

- ساهم الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في دعم فعالية العمل القضائي و تطويره ، من خلال تسهيل تبادل المعلومات و الوثائق بصورة الكترونية .
- كما أسهم التحول الرقمي في تعزيز مبدأ الشفافية داخل مرفق القضاء ، وذلك عبر توثيق مختلف الاجراءات و الوثائق إلكترونيا مع إمكانية متابعة سير الدعوى من خلال المنصات الرقمية.
- كما أدت إلى تجاوز الوسيلة الورقية في التقاضي من خلال تحويل الاجراءات التقليدية إلى شكل إلكتروني يهدف إلى تحسين الكفاءة.
- إضافة إلى ذلك ، ساعدت العدالة الرقمية على تسريع تنفيذ الاجراءات القضائية ، إذ تسهم في اختصار الوقت و الجهد و تدعم مبدأ الفصل في القضايا ضمن مدة معقولة.
- كما يترتب عن تبسيط الاجراءات تقليل التكاليف و توفير الجهد و الوقت ، نتيجة توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسير الخصومات القضائية . (بوعمره، 2024، الصفحات 145-146)

2.2. التحديات التي تواجه رقمنة قطاع العدالة

إن التوجه نحو القضاء الرقمي و الإيجائيات التي يحملها لاسيما من خلال تسريع الاجراءات الجزائية سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة وأسهمت في تقليص آجال التقاضي و ضمان عدالة فعالة و أكثر مرونة ، غير أن هذه الفعالية تبقى مهددة بمجموعة من التحديات و التي نوجزها كالآتي:

1.2.2. ضرورة توفير بنية تحتية تقنية و متطورة مواكبة للتطورات التكنولوجية:

لا يمكن تحقيق عدالة فعالة في العصر الرقمي ما لم تقتزن بتوفير قادرة على دعم مختلف التطبيقات الرقمية مثل التبليغ الالكتروني و التقاضي عن بعد و وكذا تبادل الملفات القضائية عبر المنصات الرقمية. لذلك فإن توفير أنظمة معلوماتية آمنة يعد شرطاً أساسياً لإنجاح مسار التحول نحو عدالة الرقمية. (مغوفل و براشمي، 2025، صفحة 459)

غير أن ضعف البنية التحتية التقنية يشكل أحد أبرز التحديات التي تعيق طريق رقمنة العدالة في الجزائر، خاصة في بعض المناطق التي تعاني من محدودية استخدام الوسائل التكنولوجية أو ضعف خدمات الانترنت. وهذا قد ينعكس ذلك سلباً على فعالية تطبيق نظام التقاضي الرقمي و يحد من تحقيق الأهداف المرجوة منه. (عقبة، 2024، صفحة 147)

كما أن محدودية الامكانيات التقنية، إلى جانب ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض مستخدمي مرفق العدالة، قد يؤدي إلى ظهور صعوبات تقنية أثناء سير الجلسات أو إدارة الملفات القضائية الكترونياً كالأعطال الالكترونية مثلاً، الأمر الذي قد يخلق نوعاً من التفاوت بين المتقاضين على الاستفادة من الخدمات القضائية الرقمية. (أحمد و التهامي، 2025، الصفحات 122-123)

2.2.2. حماية البيانات و الأمن السيبراني :

يؤدي رقمنة العدالة كالأرشفة الرقمية و المستندات الرقمية إلى تعرضها لمخاطر الأمن السيبراني و التي تكون محتملة رغم الاعتماد على الأنظمة مؤمنة الأمر الذي يزيد من خطورة الهجمات السيبرانية.

3.2.2. ضرورة توفير المؤهلات البشرية لتنفيذ رقمنة منظمة العدالة :

من أجل تحقيق جودة و فعالية رقمنة العدالة لابد الوقوف على رفع من مستوى المورد البشري من خلال التكوين التقني المستمر له لمسايرة تكنولوجيا المعلومات سواء ضمن برامج تكوين القضاة، وكذا تكوين كتاب الضبط وكل مستخدم. (خليفة، 2024، صفحة 161)

4.2.2. ضرورة التأطير المادي لرقمنة القطاع:

إن نجاح مسار العدالة الرقمية لا يقتصر على إدخال التقنيات الحديثة فحسب، بل يتطلب كذلك توفير الامكانيات المادية و الوسائل التقنية اللازمة لضمان حسن تطبيق الأنظمة الرقمية داخل المؤسسات القضائية بالمعدات المعلوماتية و البرمجيات المناسبة التي تسمح بتسيير الاجراءات بصورة الكترونية فعالة.

كما يستدعي هذا التحول توفير بيئة تقنية ملائمة تشمل شبكات اتصال مستقرة و قواعد بيانات مؤمنة، بما يضمن سهولة تداول المعلومات و الوثائق القضائية في إطار رقمي و من ثم فإن دعم البنية المادية و التقنية يعد عنصراً أساسياً لضمان التطبيق السليم لنظام العدالة الرقمية و تحقيق الأهداف المرجوة منه. (بوعمر و زوررو، 2024، صفحة 514).

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة المتعلقة بالتحول نحو رقمنة الإجراءات الجزائية في ظل التعديلات الجديدة التي عرفها قانون الإجراءات الجزائية، يلاحظ توجه ان المشرع الجزائري اتجه بشكل واضح بإدراج الوسائل التكنولوجية في منظومة العدالة، بما يواكب التطور الرقمي الذي يشهده العالم و يعزز فعالية المرفق من خلال تسريع الإجراءات و تحسين جودة الخدمات القضائية و تعزيز الشفافية.

وقد أفرزت الدراسة جملة من النتائج و التي نوجزها كما يلي:

- التوجه الواضح للمشرع الجزائري نحو رقمنة الإجراءات الجزائية من خلال النص على استخدام وسائل التكنولوجيا في مختلف مراحل سير الدعوى.
- الانتقال النوعي و الكمي خلال الانتقال من الاعتماد على الوثائق القضائية الورقية إلى الوثائق الرقمية الأمر الذي سهل تبادل المعلومات و الوثائق بين الجهات القضائية و الأطراف الخصومة .
- الاعتماد على رقمنة الوثائق و الإجراءات القضائية خطوة تحول نحو أرشفة الاللكترونية الأمر الذي يوفر الجهد و الوقت للقضاة و المتدخلين في الخصومة.
- رغم الايجابيات التي توفرها تجسيد الرقمنة في المجال الجزائي إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات التي قد تعيق تطبيقها منها ضعف البنية التحتية ، ونقص الكوادر البشرية في مجال الرقمنة.
- أما التوصيات : فيمكن اقتراح ما يلي:
- ضرورة استكمال الايطار التشريعي و التنظيمي لرقمنة الإجراءات القضائية بما يضمن وضوح الآليات القانونية لتطبيقها.
- تعزيز البنية التحتية الرقمية داخل الجهات القضائية بما يسمح بالتطبيق الفعال للعدالة الرقمية.
- تكوين القضاة و موظفي العدالة و المحامين في مجال استخدام الأنظمة الرقمية .
- تعزيز أنظمة لحماية المعطيات و البيانات القضائية لضمان سرية البيانات و حماية الأرشفة القضائية من القرصنة وكل الهجمات السيبرانية
- وعليه يمكن القول أن نجاح وفعالية رقمنة الإجراءات القضائية في الخصومة الجزائية متوقف على التكامل بين الإصلاح التشريعي و التمكن في التقنية و الرقمنة و التأهيل الكوادر البشرية و مستخدمي مرفق العدالة .

المصادر والمراجع:

- الامر 02-15 المتعلق بقانون الاجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد 40 ، الصادر بتاريخ 23 يوليو 2015. (2015).
- الامر رقم 04/20 المؤرخ في 30 اوت 2020 المعدل و المتمم للامر رقم 66-155 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد 51 ، الصادر بتاريخ 31 اوت 2020.
- الامر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 و المتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد رقم 48 الصادر 10 يونيو 1966.
- أحمد و التهامي، (2025) دور التحول الرقمي في تعزيز العدالة الناجزة في ظل تطبيقات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الحوكمة و الوقاية من الفساد الصفحة 122-123.
- بوعمره عقبة. (2024). رقمنة الاجراءات القضائية و سرعة المحاكمة الجزائية أي علاقة؟ 03 (03)، الصفحات 139-154.
- حيطي فاطمة، و نبيلة هروال. (2021). نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي و تحديات القضاء الرقمي. مجلة الدراسات القانونية ، 7 (1)، الصفحة 138.
- خالد حسن احمد لطفي. (2020). التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية و التطبيق. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي. الصفحة 355.
- خالد حسن، و لطفي احمد. (2020). التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية و التطبيق. الاسكندرية مصر: دار الفكر الجامعي. الصفحة 285.
- دستور 2020 المعدل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30-12-2020 ج ر ، العدد 82 ، الصادر ب 30-12-2020، الجزائر.
- سمير خليف. (ديسمبر ، 2024). التقاضي الالكتروني في المجال الجزائي بين ضرورة المواكبة و احترام ضمانات المحاكمة العادلة. 19 (02).
- عقبة بوعمره. (2024). رقمنة الاجراءات القضائية و سرعة المحاكمة الجزائية أي علاقة. المجلد 03 (03)، الصفحات 139-154.
- عقبة بوعمره، و ناصر زرورو. (2024). التقاضي في البيئة الرقمية بين ضمان السرعة في الاجراءات و تجاوز ضمانات محاكمة العادلة. المجلد 19 (02). الصفحة 514.
- قانون 03-15 المؤرخ 01-02-2015 المتعلق بعصنة قطاع العدالة ، ج.ر ، العدد 06 ، الصادر 10 فيفري 2015.
- قانون رقم 14/25 المؤرخ في 09 صفر 1449 هـ و الموافق ل 03 اوت 2025 و المتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد 54 ، الصادر في 13 اوت 2025.
- محمد أحمد، و جمال الدين التهامي. (سبتمبر 2025). دور التحول الرقمي في تعزيز العدالة الناجزة في ظل تطبيقات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الحوكمة و الوقاية من الفساد. (03). الصفحات 122-123.
- محي الدين مغول، و مفتاح براشمي. (ديسمبر 2025). فعالية رقمنة الاجراءات القضائية في سرعة المحاكمة الجزائية. مجلة معارف ، 20 (02)، الصفحة 452.

References :

- al-Amr 15-02 al-muta'alliq bi-Qānūn al-ijrā'āt al-jazā'iyah, J R, al-'adad 40, al-šādir bi-tārīkh 23 Yūliyū 2015. ((2015
- al-amr raqm 20/24 al-Mu'arrikh fī 30 awt 2020 al-mu'addal wa almtmm llāmr raqm 66-155 al- -
.mutaḍammin Qānūn al-ijrā'āt al-jazā'iyah, J R, al-'adad 51, al-šādir bi-tārīkh 31'wt 2020
- al-Amr raqm 66-155 al-Mu'arrikh fī 8 Yūniyū 1966 wa al-mutaḍammin Qānūn al-ijrā'āt al-jazā'iyah, J R, al-
'adad raqm 48 al-šādir 10 Yūniyū 1966
- Aḥmad wa al-Tuhāmī, (2025) Dawr al-taḥawwul al-raqmī fī ta'zīz al-'adālah al-nājizah fī ḡill taṭbīqāt al-
istirātijīyah al-Waṭanīyah li-mukāfaḥat al-fasād al-Ḥawkamah wa al-wiqāyah min al-fasād al-Šafḥah 122-123
- Bw'mrh 'Uqbah. (2024). rqnqh al-ijrā'āt al-qaḍā'iyah wa sur'at al-muḥākamah al-jazā'iyah Ayy 'alāqat? 03
(03), al-Šafahāt 139-154.
- Ḥyṭy Fāṭimah, wa Nabīlah hrwāl. (2021). Nizām al-taqāḍī al-iliktrūnī bayna Taḥsīn Jawdah al-'amal al-
.qaḍā'ī wa taḥaddiyāt al-qaḍā' al-raqmī. Majallat al-Dirāsāt al-qānūniyah, 7 (1), al-Šafḥah 138
- Khālīd Ḥasan Aḥmad Luṭfī. (2020). al-taqāḍī al-iliktrūnī ka-nizām qaḍā'ī ma'lūmātī bayna al-naẓariyah
wa al-taṭbīq. al-Iskandarīyah, Miṣr : Dār al-Fikr al-Jāmi'ī. al-Šafḥah 355.
- Khālīd Ḥasan, wa Luṭfī Aḥmad. (2020). al-taqāḍī al-iliktrūnī ka-nizām qaḍā'ī ma'lūmātī bayna al-
naẓariyah wa al-taṭbīq. al-Iskandarīyah Miṣr : Dār al-Fikr al-Jāmi'ī. al-Šafḥah 285.
- Dustūr 2020 al-mu'addal bi-mūjib al-marsūm al-ri'āsī raqm 20-442ālm'rkh fy30-12-2020 J R, al-
'adad 82, al-šādir b 30-12-2020,. al-Jazā'ir
- Samīr Khalīfī. (Dīsimbir, 2024). al-taqāḍī al-iliktrūnī fī al-majāl al-jazā'ī bayna ḍarūrah al-muwākibah
wa lḥtirām Ḍamānāt al-muḥākamah al-'ādilah. 19 (02).
- 'Uqbah bw'mrh. (2024). rqnqh al-ijrā'āt al-qaḍā'iyah wa sur'at al-muḥākamah al-jazā'iyah Ayy
'alāqat. al-mujallad 03 (03), al-Šafahāt 139-154.
- 'qbh bw'mrh, wa Nāṣir zrwrw. (2024). al-taqāḍī fī al-bī'ah al-raqmīyah bayna ḍamān alsr'h fī
al-ijrā'āt wa tajāwuz Ḍamānāt Muḥākamat al-'ādilah. al-mujallad 19 (02). al-Šafḥah 514
- Qānūn 15-03 al-Mu'arrikh 1-02-2015 al-muta'alliq b'šrnqh Qitā' al-'adālah, J. R, al-'adad 06, al-
šādir 10 fyfy2015.
- Qānūn raqm 25/14 al-Mu'arrikh fī 09 Šafar 1449 H wa al-muwāfiq L 03 awt 2025 wa al-mutaḍammin
Qānūn al-ijrā'āt aljzrā'yh, J R, al-'adad 54, al-šādir fī 13 awt 2025.
- Muḥammad Aḥmad, wa Jamāl al-Dīn al-Tuhāmī. (Siptimbir, 2025). Dawr al-taḥawwul al-raqmī fī ta'zīz al-
'adālah al-nājizah fyḡl taṭbīqāt al-istirātijīyah al-Waṭanīyah li-mukāfaḥat al-fasād al-Ḥawkamah wa al-
wiqāyah min al-fasād. (03). al-Šafahāt 122-123.
- Ḥayy al-Dīn mghwfl, wa Miftāḥ brāshmy. (Dīsimbir 2025). fa'ālīyat rqnqh al-ijrā'āt al-qaḍā'iyah fī sur'at al-
muḥākamah al-jazā'iyah. Majallat Ma'ārif, 20 (02), al-Šafḥah 452.